كلمة رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور جوزف طربيه

في المؤتمر الصحافي

حول

توقيع بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان ووزارة الزراعة

بيروت في 25 آب 2010

معالي وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن،
الزملاء المصرفيّين الكرام،
أيُّها السيّدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام ،

يسّرنا أن نرحِّب بكم جميعاً في مقرّ جمعية مصارف لبنان شاكرين لكم تلبية دعوتنا الى هذه المناسبة التي تحمل بشرى سارَّة لفئة مهنية عزيزة من فئات المجتمع اللبناني ، هي شريحة المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي وملحقاته .

فعلى الرغم من كون القطاع الزراعـــي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي للبـــلاد بنسبة تراوح بين 5 و6 % ، استناداً الى حسابات لبنان الاقتصادية لعام 2008، ويستخدم حوالى 7,5% من القوى العاملة اللبنانية*، وعلى الرغم من تحسُّن الصادرات من منتجات المملكة النباتية ومنتجات المملكة الحيوانية بالقيم المطلقة، بارتفاعه من 86 مليون دولار في العام 2005 الى 135 مليون دولار في العام 2009 ، مع بقاء حصتها من إجمالي الصادرات السلعية دون الـــ 5% ، فإن القطاع الزراعي يظلّ قطاعاً إنتاجياً حيوياً للتوازن السكاني والاجتماعي كما للأمن الغذائي الوطني.

أما على صعيد التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاع الزراعي، ونظراً لخصوصيَّة الإقراض المصرفي لهذا القطاع في لبنان وفي سائر بلدان العالم، فإنها لا تزال متواضعة ، م ـــع أن قيمتها ارتفعت من 344 مليار ليرة في العام 2005 ال ى 421 مليار ليرة في العام 2009 . علماً أن التسليفات الممنوحة للزراعة والمدعومة فوائدها بلغت 404 مليارات ليرة ، أي ما نسبته 9,4% من مجموع التسليفات المدعومة فوائدها في فترة

---

* *حسب الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2007.*

1997-2009 ، وأن عدد الكفالات التي منحتها شركة " كفالات " للقطاع الزراعي ، عبر المصارف ، بلغ 447 من أصل 1050 كفالة ممنوحة في العام 2009 ، أي ما يقارب 43% من المجموع. وهذه علامات إيجابية بالمقارنة مع حصة القطاع الزراعي من الاقتصاد الوطني.

يبقى أن القطاع الزراعي اللبناني يستحقّ المزيد من الاهتمام والمساندة ، وفق خطة استراتيجية تطاول جميع مقـــوِّمات الاستثمار في هذا القطاع ، بحيث تشمل الريّ والآليات التكنولوجية والإرشاد الزراعي على أنماط الزراعة الحديثة وشروط التوضيبٍ والجودة والأسمدة والأد وية والوقاية من الأمراض، وصولاً الى إمكانيات تأمين التمويل اللازم لمساعدة هذا القطاع على التطور و النمو. ويسرُّنا أن تكون وزارة الزراعة، في عهد معالي الوزير الدكتور حسين الحاج حسن، قد باشرت الإعداد لمثل هذه الإستراتيجية المنتظرة والمنشودة . وقد كان من الطبيعي، والحالة هذه، أن يقومٍ القطاع المصرفي بمواكبة هذه الاستعدادات الطيِّبة وأن يُثبت مرة جديدة التز امه الى جانب القطاع العام بكلّ ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن، بلا أيّ استثناء أو تمييز.

بناءً عليه، وفـي إطار مساهمة جمعية مصارف لبنان فـــي إنجـــاح توجّه مصرف لبن ـــان الى تعزيز التعامل باللي ـــرة اللبنانية كعملة إدِّخ ـــار وتسليف للتخفيف من دول ـــرة الاقتصاد اللبناني ، وفي سياق دعم جهود الحكومة اللبناني ـــة لتنشيط الاقتصاد الوطني ولدعمٍ القطاعـــات الانتاجية والفئات ذات الدخل المحدود ، يسرّنا أن نوقع اليوم على بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان ووزارة الزراعة من أجل منح المستثمرين والناشطين في القطاع الزراعي ت سليفات ميسَّرة بالعملة اللبنانية لمشاريع متوسطة وصغيرة الحج ـــم تراوح بين 3 ملايين و 25 مليون ليرة ولمدة تصل الى أربع سنوات بفائ ـــدة مخفضة، مع

إمكانية تجديد هذه القروض لفترة مماثلة فور سداده ـــا من قبل المستفيدين. ومن شـــروط هذه القروض أن تكون طلبات الحصول عليها مصحوبة بدراسة جدوى فنية – اقتصادية مقبولة من الوزارة المختصَّة والمصرف المقرض . ونحن نأمل أن يسهم هذا البروتوكول في تأمين حجم أكبر من التمويل المتاح للقطاع الأول ، وأن يُحسن المستثمرون الزراعيّون والمزارعون الإفادة من شروطه الملائمة ومن التسهيلات التي ينطوي عليه وفي هذه المناسبة ، يهمّنا أن نشكر معالي الوزير حسين الحاج حسن على ما أبداه من تعاون وثيقٍ في سبيل إنجاز بروتوكول ا لتسليف الزراعي الميسَّر تأكيداً لحرصه الشديد على توفير كل المقـــوِّمات الضرورية لتعزيز التنمية الزراعية والريفية والصناعات والأعمال المرتبطة بالقطاع الزراعـــي ، ونعرب في الوقت ذاته عن تقديرنا وامتناننا لجميع الذين قاموا من قبل وزارة الزراعة ولجنة الشروط المصرفية في الأمانة العام ة لجمعية مصارف لبنان بتخصيص الجهد والوقت لوضع الصيغة النهائية والملائمة للبروتوكول المذكور.

وشكـــــــراً لكـــــــم.

رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور جوزف طربيه